منتصف الخمسينات، ممّا جعل الموقف يصل الى التكافؤ كأساس للمفاوضات.

وفي الظروف الراهنة، ينطبق ذلك على قبول ايران للتفاوض لانهاء الحرب مع العراق على أساس قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨، والذي قبلته بعد عام من رفضها له، نتيجة تحوّل الميزان العسكري بشكل حادّ لغير صالحها. وكانت نقطة قوة الموقف العراقي هي التطبيق لقاعدة المفاوضة في ظل القوة، وان كان ينبغي ان نضع في اعتبارنا ان المفاوضات التي أجريت، في جنيف ونيويورك، تحت اشراف الامم المتحدة، لوضع القرار موضع التنفيذ، تتعرّض لعراقيل تحول دون التوصل الى اتفاق متين، لأن فلسفة المفاوض الايراني قائمة على ان قبول التفاوض لم يكن بقصد التسوية السياسية، وانما اضطراراً اليها، بسبب الفشل في بلوغ الهدف من خلال فلسفة التسوية العسكرية التي ما زال مؤمناً بها.

على ان هذا المبدأ ـ وهو المفاوضة في ظل القوة أياً كان شكلها ـ يبقى، بصفة عامة، قاعدة يأخذ بها كل طرف قبل ان يجلس الى مائدة المفاوضات.

استراتيجية للمفاوض العربي

وكما سبق ان أشرت، فان جانب القوة هنا ليس هو كل الاستراتيجية التي هي فن توزيع وتشغيل القوة المتوفرة بجميع اشكالها لدى الوحدة السياسية، لبلوغ اهدافها القومية.

فما هو الذي نحن بحاجة اليه ؟

لنفترض ان آلة مفاوضاتنا هي قطار يتحرّك على قضبان لبلوغ غايته؛ وهذه القضبان.التي تعتبر وسائل المفاوض العربي هي:

١ ـ استراتيجية شاملة تستوعب جبهة عربية تتحرّك دبلوماسياً في اتصالات مع كافة الاطراف المعنيّة والمؤثّرة في حركة التفاوض، وخاصة القوى الكبرى.

٢ ـ ان يتمسّك المفاوض العربي بقرارات الأمم المتحدة، واضعاً مطالبه في اطار الشرعية الدولية. وبداية، فان المفاوض العربي يعترف بالقرار ٢٤٢، وهو يعترف، ضمناً، باسرائيل، كما يعترف بها قرار التقسيم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. لكنه سيواجه بمحاولات المفاوض الاسرائيلي ادخال معنى القرار في متاهات الجدل، بينما على المفاوض العربي ان يتمسّك بما فيه من وضوح لا لبس فيه، خاصة ما جاء في الديباجة من نصّ على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وهو ما يعني، صراحة، بطلان أي اجراءات لضمّ أية أجزاء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

٣ ـ سوف تثير اسرائيل مبدأ الحدود الآمنة المعترف بها. وفي يد المفاوض العربي فحوى القرار ١٨١ الذي قبلته اسرائيل، متضمناً تعيين هذه الحدود، وان يستثمر تصريح مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة الذي أدلى به في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، من ان القرار ١٨١ ما زال ساري المفعول. أمّا صفة «الآمنة»، فهناك مشروع اوروبي ضمن بدائل واختيارات سبق ان اعدّها خبراء المجموعة الاوروبية العام ١٩٨٠ في أعقاب قمة البندقية، في حزيران (يونيو) من ذلك العام، والتي تضمّنت مقترحات بأن تقدم اوروبا الغربية ضمانات لأمن اسرائيل تشمل مرابطة قوات على الحدود مع الدولة الفلسطينية، أو التزام موقّع عليه بأن تسارع بتأمين الدولة التي تتعرّض لعدوان من الأخرى، وان تردعها عن العدوان.